الدراسات الاقتصادية

تقدير اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي
(دراسة قياسية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦)

الاستاذ الدكتور
عدنان داود محمد العذاري
جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
حسام الدين همام العصامي

تقدير اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي (دراسة قياسية للمدة ١٩٩٠ـ٢٠١٦)

الاستاذ الدكتور
عدنان داود محمد العذاري
جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد
Iraqswat92@gmail.com

المدرس المساعد
حسام الدين همام العصامي

المستخلص:

للسياسة المالية دور مهم وفعال في تنظيم النشاط الاقتصادي والانشطة الاخرى من خلال استخدام الوسائل والادوات للوصول الى الاهداف المرسومة. ونرى ان السياسة المالية في اغلب البلاد العربية وبالأخص في العراق قد اتسمت بغياب الرقابة وعدم الالتزام بتطبيق اسس السياسة المالية الصحيحة والهادفة بسبب الفساد المالي والاداري بالدرجة الاساس من جهة وغياب التنظيم القانوني والرقابي من جهة اخرى. وتم تقدير مؤشرات السياسة المالية قياسيا لمعرفة تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وباستخدام عدة اختبارات احصائية، وتبين من هذه الاختبارات ان متغير الايرادات العامة هو المتغير الاكثر اهمية في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي وكما سوف نبينه في هذه الدراسة. وختمت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات التي تشخص مواطن الخلل ووضع الحلول اللازمة لها.

المقدمة :

تعد السياسة المالية من اهم الادوات المهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي في أي دولة وقد تبين ذلك من خلال التجارب السابقة التي مرت بها هذه الدول والعراق على وجه الخصوص وتم دراسة اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي وتم الاخذ بالاعتبار ان العراق يتحصل جل ايرادته من النفط بالاضافة الى المصادر الاخرى التي تشكل نسبة بسيطه منها وتم دراستها قياسيا لمعرفة المتغيرات ذات التأثيرات المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي وتم التوصل على نتائج سوف نتطرق اليها في هذا البحث.

اهمية البحث:

تتمثل اهمية هذه الدراسة في ان للسياسة المالية دور كبير ومهم في الاقتصاد العراقي وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل السياسة المالية اداة رئيسة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشراتها المتعددة.

مشكلة البحث:

ان دراسة اثر مؤشرات السياسة المالية على الاقتصاد العراقي وبصورة تفصيلية يمكن ان يبين مكامن العقد الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها مما يوضح الطرق التي يمكن استخدام تلك المؤشرات بصورة كفوءة.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها (ان مؤشرات السياسة المالية كالإيرادات العامة والانفاق العام والدين العام لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي)

اهداف البحث:

تحليل للواقع الاقتصادي فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات السياسة المالية وحركتهما عبر السلسلة الزمنية المدروسة.

اسلوب البحث:

حتى يتسنى لهذه الدراسة الوصول الى الاهداف المحددة التي تسعى الى تحقيقها فإنها اعتمدت على المنهج الوصفي والكمي.

هيكلية الدراسة:

في ضوء المشكلة التي يحاول البحث حلها وبهدف اثبات او دحض فرضية البحث عمد الباحث الى تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات، اذ ركز المبحث الاول على الاطار المفاهيمي للسياسة المالية وادواتها والمبحث الثاني اشتمل على تحليل ادوات السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في العراق فيما ركز المبحث الثالث على دراسة اثر هذه الادوات على الناتج المحلي الاجمالي قياساً.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

اولاً: مفهوم السياسة المالية

ان مصطلح السياسة المالية اشتق بالأصل من الكلمة الفرنسية [FISC] والتي تعني حافظة النقود او الخزانة، ويعني بالسياسة المالية هي المالية العامة وميزانية الدولة وقد عزز استخدام هذا المصطلح الاكاديمي بشكل واسع بعد ان تم نشر كتاب [السياسة المالية ودورات الاعمال] للبروفسور الفين هانسن [ALVIN HANSEN] وان مفهوم السياسة المالية هذا يعكس الحاجات والتطورات للمجتمع على مر التاريخ[1].ويراد بالسياسة المالية سياسة الدولة المالية وذلك بتحديد مصادر الايرادات العامة المختلفة وكذلك

تحديد اهميتها النسبية وتحديد الطرق المناسبة لانفاق هذه الايرادات لتمويل الانفاق العام بحيث تكون الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة قابلة للتحقيق. وتعد الضرائب والرسوم المصدر الاساسي للإيرادات العامة للدولة في العديد من بلدان العالم[٢].

ثانياً: اهداف السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دوراً في البلاد تبعاً لنظام الحكم السائد فيها فمثلا في البلاد المتقدمة يكون الهدف منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي واشاعة العدالة الاجتماعية بين الافراد وكذلك في توزيع الدخل والثروة، ومن الواضح ان السياسة المالية تهدف الى تحقيق هذه الاهداف الرئيسية وذلك ينعكس على مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي كما انها تعمل على تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع، وبما ان المجتمع هو مجتمع رأسمالي وعليه فأن القطاع الخاص يلعب دورا مهما من خلال ادواته المالية في رسم السياسة المالية العامة وتأثيره على توازن الاقتصاد القومي[٣].

ومن اهداف السياسة المالية ما يأتي:

١- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

ان للسياسة المالية دورا كبيرا تلعبه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبشكل خاص في ظروف الكساد او في ظروف الانتعاش من خلال تأثيرها على كل من مستوى التشغيل والاسعار وكذلك على مستوى الدخل القومي ونظراً لذلك فأن الحكومة تقوم بأتباع سياسة اقتصادية انكماشية عندما يصل الاقتصاد الى حالة التضخم تتمثل في تخفيض الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستهلاكي او من خلال اتباع سياسة اقتصادية توسعية في اوقات الكساد عن طريق الزيادة في الانفاق العام او التخفيض في الضرائب او الاثنين معاً[٤].

٢- تحقيق النمو الاقتصادي

ان تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال استخدام ادوات السياسة المالية متمثلة في زيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب وبإيضاح اكثر ان السياسة المالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من اجل توفير التمويل اللازم لاستثماراتها الاقتصادية والاجتماعية [٥].

٣- تحقيق مستوى التوظيف الكامل

ان تحقيق مستوى التوظيف الكامل يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية المتوافرة في المجتمع وان الاهتمام بتحقيق هذا الغرض كان ولايزال هدف الحكومة في مختلف البلدان[٦].

٤- التخصيص الامثل للموارد وتوزيع الدخل

تخصص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة او محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غير

محدودة في الغالب، وان مورد معين يمكن أن يكون له العديد من الاستخدامات البديلة. لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع(٧). وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المحتمل ان تأتي فترة تتدهور فيها المقدرة الانتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المحتمل ان يتوقف البعض الاخر في العطاء (٨). اما بالنسبة لتوزيع الدخل فأنه يعد من الاهداف المهمة التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها بل ان يتفوق عليها من حيث الاهمية، ذلك انه يحاول الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الافراد ويساعد على التقريب فيما بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الفرص الكفوءة للمواطنين وتطبيق العدالة الاجتماعية(٩).

ثالثا: ادوات السياسة المالية

١- الايرادات العامة:

تعد الايرادات العامة من المؤشرات المهمة للسياسة المالية وذات تأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتغطية النفقات العامة وتوجيه الاستثمارات وغيرها. وتقسم الايرادات العامة الى قسمين رئيسيين: هما الايرادات الداخلية (المحلية) والايرادات الخارجية ولهما تأثيرات مهمة جدا في السياسة المالية، فالإيرادات الخارجية تتعلق بالمساعدات والهبات من المنظمات الدولية والدول والاشخاص اما الايرادات الداخلية والتي هي موضع بحثنا فيمكن ان نقسمها الى ما يأتي:

أ- الضرائب

ان الدولة تسعى الى اشباع الحاجات العامة بالدرجة الاساس، وتتميز هذه الحاجات بعدم امكانية خضوعها لمبدأ الاستبعاد ويجب تمويلها بواسطة وسائل تتناسق مع طبيعتها، أي تكون العلاقة بين المساهمة فيها والانتفاع منها غير مترابطة من حيث الدرجة ويستوجب ايضاً توفر عنصر الاجبار فيها وذلك لأنه لو تركت الى الافراد بشكل اختياري في دفعها فأنه لم يساهم احد في دفعها الى الدولة. وان الضرائب كانت ذا صفة الزامية تقوم بتحديدها الدولة وتُلزم على الافراد والشركات وغيرها بدفعها دون النظر الى المنافع التي يحصل عليها لأجل تحقيق اهداف المجتمع، وان المصدر الافضل لتمويل هذه الحاجات هو الضرائب. وتعرف الضرائب على انها "الثمن الذي يدفع للدولة من اجل مجتمع متحضر"(١٠). وتؤدي الضرائب التي تفرضها الحكومة الى تخفيض الدخل الشخصي والذي يؤدي بدوره الى تقليل الاستهلاك وكذلك الانفاق الاستهلاكي(١١).

ب- ايرادات املاك الدولة

الدومين العام: يمثل هذا الدومين مجموع الاموال المعدّة للاستخدام العام وتكون مملوكة للحكومة والهيئات التابعة لها ملكية عامة مثل الطرق والجسور والانفاق وغيرها، وان هذا الدومين لا يدر ايراداً للدولة لان خدماته تقدم للأفراد بشكل مباشر وبدون أي مقابل. ورغم ذلك فأن اموال هذا الدومين تتزايد عندما تتجه الدولة الى توسيع خدماتها للمجتمع بشكل مجاني.

الدومين الخاص: هو الوحيد الذي ينتج ايراداً لأنه معد للاستغلال الاقتصادي اضافة الى انه الوحيد الذي يكون له نصيب بدخل الدولة من الاملاك التابعة لها باعتباره مصدر مهم للإيرادات العامة. [١٢]

ج- الرســـوم

يعد الرسم من المصادر ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للإيرادات العامة من بعد الدومين بشكل عام وتمتاز على باقي الايرادات بأنها تدخل الخزينة العامة للدولة بشكل دوري ومنتظم لاستخدامها في تمويل وتحقيق الخدمات العامة.

د- التمــويل بالعــجز (الاصدار النقدي)

ان الدولة تلجأ الى الاصدار النقدي لتمويل انفاقها العام ويتم ذلك من خلال اصدار عملات ذات قيمة معدنية تقل عن القيمة الاسمية لها وان الفارق بين كل من القيمة المعدنية والقيمة الاسمية يستخدم من الدولة لتمويل انفاقها العام وكمصدر من المصادر المالية للحكومة، وان عملية التمويل بالعجز (الاصدار النقدي) تلجأ لها الدولة بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية القائمة[١٣].

٢- الانفاق العام

يقصد بالإنفاق العام (الحكومي) هو (برنامج الانفاق الذي يتماشى مع طبيعة الدولة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى لمواجهة النفقات الحكومية والهيئات المحلية التابعة لها [١٤]. وان تطور الانفاق العام يعكس تطور الدولة ومسؤوليتها تجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما يتبع ذلك من توافر الشروط الصحيحة التي تمهد الطريق من اجل احداث تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية في بلدان العالم كافة [١٥]. وتميل مستويات الإنفاق العام في أي وقت إلى تحديد الاتجاهات السياسية السابقة أي الاخذ بالاعتبار الانفاق العام في السنوات القادمة ودراسة الوضع القائم حتى يتسنى للدولة معرفة اتجاهات الانفاق وتصويبها على الطريق الصحيح. هذا ويلعب الانفاق الحكومي دوراً هاماً في تقرير انماط الاستثمار والاستهلاك والارباح الاقتصادية [١٦]. ان الدولة عندما تواجه فجوة انكماشية او فجوة تضخمية تلجأ الى استخدام سياسة الانفاق العام لزيادة مستوى الطلب الكلي

او من اجل تخفيض هذا الطلب وبحسب طبيعة المشكلة، ومن اجل ذلك تقوم باستخدام الانفاق العام لكي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي سواء بالزيادة او بالنقصان وبحسب الواقع القائم في النشاط الاقتصادي الوطني [١٧].

٣- الدين العام

ان الدين العام هو المبلغ المتراكم على الدولة للأخرين، ويعتبر احد مصادر الايرادات للدولة في ما لو احتسبنا ان كل ما يدخل الخزينة للدولة يعتبر ايراداً لها، وهو يختلف عن مصادر الايرادات الاخرى كونه يحتوي على صفة اعادة الدفع مع الفائدة للجهة المُقرضة.

ويمثل الدين العام احد ادوات التوجيه الاقتصادي لأجل مساهمته في دفع عجلة التنمية من خلال تمويل المشاريع الانتاجية بشرط الاستخدام الامثل والكفوء لهذا التمويل[١٨]. ويتغير مقدار الدين الحكومي طوال العام حسب الفائض او العجز في ذلك العام، وانها عندما تستدين فيتوجب عليها ان تنفق مقدار من الايرادات من الضريبة لسداد مبلغ الفائدة على هذا الدين [١٩].

المبحث الثاني: تحليل تطور ادوات السياسة المالية في العراق

اولاً- مؤشر الايرادات العامة:

جدول ١ تطور الايرادات العامة الضريبية وغير الضريبية والناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠-٢٠١٦

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو: %)

السنة	الايرادات العامة	الايرادات الضريبية	الايرادات غير الضريبية	الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات العامة/الناتج المحلي الاجمالي%
1990	8.491	0.915	7.576	24.399	34.8
1991	4.228	0.411	3.817	23.185	18.2
1992	5.047	0.578	4.469	59.609	8.4
1993	8.997	1.300	7.697	145.221	6.2
1994	25.659	3.436	22.223	715.377	3.6
1995	106.986	13.641	93.345	2285.863	4.7
1996	178.013	29.699	148.314	2620.966	6.8
1997	410.537	72.264	338.273	14827.367	2.7
1998	520.430	129.081	391.349	16912.387	3.0
1999	719.065	229.548	489.517	34273.928	2.0
2000	1133.034	328.113	804.921	50486.076	2.2
2001	1289.246	387.441	901.805	41611.411	3.0
2002	1854.585	593.678	1260.907	41022.927	4.5
2003	2146.346	0.349	2145.997	29585.789	7.2
2004	32988.850	159.840	32829.010	53235.359	62.0
2005	40435.740	491.570	39944.170	73533.599	55.0
2006	49055.544	593.887	48461.657	95587.955	51.3
2007	54964.849	1762.503	53202.346	111455.813	49.3

2008	80641.040	2916.837	77724.203	155982.258	51.7
2009	55243.526	3335.125	51908.401	130805.610	42.2
2010	70178.223	1503.516	68674.707	162064.566	43.3
2011	103989.088	1408.184	102580.904	217327.107	47.8
2012	119817.223	2311.139	117506.084	251666.999	47.6
2013	113840.075	2518.683	111321.392	273587.529	41.6
2014	105386.600	٢٥٣١,٣٠٠	١٠٢٨٥٥,٣٠٠	258900.633	٣٤,٨
2015	66470.250	2623.100	63847.200	207876.200	34.6
2016	54409.270	4531.040	49878.230	196536.400	27.7
Grc	٤١,٩٩	40.54	42.15	٤٣,٣	

المصدر :

- وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة
- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الاتية: $Gr = \left(\frac{p_t}{p_o}\right) - ١ * ١٠٠$
- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية: $Grc = \left(\frac{p_t}{p_o}\right)^{\frac{1}{n}} - ١ * ١٠٠$

الايرادات العامة: شهد العراق العديد من الظروف التي شكلت عناصر عدم استقرار على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الاولى، كان اولها حرب الخليج الثانية بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية، اذ اعتمد العراق في هذه المرحلة على التمويل الداخلي لزيادة الايرادات بسبب توقف تصدير النفط ثم عاد ١٩٩٦ ليصدر النفط وفي عام ٢٠٠٣ شهد العراق الحرب الاميركية وما اثر عليه في انفتاح العراق على العالم بشكل اوسع من. وعاد لينصدم بالصراعات الداخلية مرة اخرى متمثلة بدخول داعش الى العراق وتدمير بعض الحقول النفطية مما اثقل من كاهله بسبب هذه الحرب.

الناتج المحلي الاجمالي: يمثل هذا الناتج القيمة السوقية لجميع السلع التي ينتجها البلد، ويتبين ان من الجدول السابق انه قد مر بتجارب وحقب كان اغلبها ايجابي على الاقتصاد العراقي وذلك بسبب ما ذكرناه سلفا.

الايرادات الضريبية: ان الايرادات الضريبية في العراق كانت ولازال لم تشهد تطورا يؤثر بشكل ايجابي على الوضع الاقتصادي بسب عدم الاهتمام بهذا الجانب ولأسباب عديدة تم التطرق اليها سابقا.

الايرادات غير الضريبية: ان هذا النوع من الايرادات يعرف لدينا بالإيرادات ذات الصبغة النفطية كون ان النفط يشكل النسبة الأكبر منها بالإضافة الى المصادر الى من الايرادات التي تشكل نسبة ليست كبيرة. ويتأثر هذا النوع من الإيرادات بالمؤثرات الخارجية بشكل كبير كونه متعرض للصدمات العالمية بشكل متكرر.

ثالثا: مؤشر الانفاق العام

جدول ٧ تطور الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠-٢٠١٦

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو: %)

السنة	الانفاق العام	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام/الناتج المحلي الاجمالي
1990	14.179	11.357	2.822	24.399	58.1
1991	17.497	15.653	1.844	23.185	75.5
1992	32.883	25.876	7.007	59.609	55.2
1993	68.954	50.060	18.894	145.221	47.5
1994	199.442	171.742	27.700	715.377	27.9
1995	690.784	605.838	84.946	2285.863	30.2
1996	542.542	506.102	36.440	2620.966	20.7
1997	605.802	534.095	71.707	14827.367	4.1
1998	920.501	824.705	95.796	16912.387	5.4
1999	1033.552	831.592	201.960	34273.928	3.0
2000	1498.700	1151.663	347.037	50486.076	3.0
2001	2079.727	1490.866	578.861	41611.411	19.2
2002	3226.927	1761.927	1465.000	41022.927	7.9

2003	1982.548	1784.293	198.255	29585.789	6.7
2004	32117.491	29102.758	3014.733	53235.359	60.3
2005	26375.175	21803.157	4572.018	73533.599	35.9
2006	37494.459	31575.798	5918.661	95587.955	39.2
2007	39308.348	32719.836	6588.512	111455.813	35.3
2008	67277.196	52301.181	14976.015	155982.258	43.1
2009	55589.720	45941.062	9648.658	130805.610	42.5
2010	70134.201	54580.860	15553.341	162064.566	43.3
2011	٧٨٧٥٧,٦٦٦	60925.553	17832.112	217327.107	36.2
2012	105139.575	75788.623	29350.951	251666.999	41.8
2013	١١٩١٢٧,٥٥٦	78746.806	40380.749	273587.529	43.5
2014	٨٣٥٥٦,٠٠٠	٥٨٦٢٥,٤٠٠	٢٤٩٣٠,٧٠٠	258900.633	٣٦,٦
2015	٧٠٣٩٧,٥١٥	51832.839	18564.676	191715.792	36.7
2016	67067.430	51173.430	15894.000	196536.400	34.1
Grc	٦٦,١٥	٤٠,٠	٤١,٢٦	٧١,٥٤	

المصدر:

- وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة

الانفاق العام: ان الانفاق العام يتحقق بوجود الايرادات العامة بالدرجة الاساس، وفي حال عدم توفر الايرادات فأنه يلجأ الى طرق اخرى لسداد هذا الانفاق. ان الظروف عاشها العراق قد كلفته الكثير من الانفاق فيما يخص نفقات الحرب من جهة واعادة تأهيل البنية التحتية التي تهدمت جراء الحرب من جهة اخرى.

الانفاق الاستهلاكي: يتبين من البيانات اعلاه التأثير الكبير للانفاق الاستهلاكي والذي يبين ان المجتمع العراقي هو مجتمع استهلاكي بالدرجة الاساس مقارنة بالانفاق الاستثماري.

الانفاق الاستثماري: يتضح ان هذا الانفاق كان غير متناسق في معدل نموه فتارة يرتفع وينخفض تارة اخرى بسب الظروف التي عاشها العراق والي ادت الى اضعاف البنية التحتية وابعاد المستثمرين.

مؤشر الدين العام:

جدول ١٢ تطور الدين العام الداخلي والخارجي ونسبتهما الى الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠-٢٠١٦

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو: %)

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	الدين الخارجي*	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج %
1990	133.452	٤٢,٦٠٠	90.852	24.399	372.4
1991	467.470	46.470	421.000	23.185	2016.3
1992	1034.586	76.314	958.272	59.609	1735.6
1993	3797.606	137.566	3660.040	145.221	2615.1
1994	24876.730	323.348	24553.380	715.377	3477.4
1995	98200.190	927.396	97272.790	2285.863	4296.0
1996	74960.730	1270.620	73690.110	2620.966	2860.0
1997	101902.100	1479.826	100422.200	14827.367	687.3
1998	121837.000	1965.060	119871.900	16912.387	720.4
1999	160436.000	2204.696	158231.300	34273.928	468.1
2000	170366.900	2586.200	167780.700	50486.076	337.5
2001	185315.200	3553.218	181762.000	41611.411	445.3
2002	204670.900	4798.564	199872.300	41022.927	498.9
2003	219859.900	5542.768	214317.100	29585.789	743.1
2004	180285.300	5925.334	174360.000	53235.359	338.7
2005	16717.500	6256.000	10461.500	73533.599	22.7
2006	13685.050	5644.825	8040.225	95587.955	14.3
2007	13048.830	5193.433	7855.400	111455.813	11.7
2008	11646.240	4454.709	7191.534	155982.258	7.5
2009	11414.570	8433.570	2981.004	130805.610	8.7
2010	76827.890	9195.058	67632.840	162064.566	47.4
2011	80721.630	7446.296	73275.330	217327.107	37.1

2012	77699.960	6548.463	71151.500	251666.999	30.9
2013	77000.002	4658.192	72341.810	273587.529	28.1
2014	79139.450	9520.188	69619.260	258900.633	30.6
2015	104767.700	32142.600	72625.140	207876.200	50.4
٢٠١٦	125547.960	47362.750	78185.210	196536.400	63.9
Grc	31.5	٣٢,٤	٣١,٠٥	٤٣,٣	

المصدر:

- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث – النشرة السنوية لسنوات مختلفة
- International monetary fund – World Economic outlook Data Base 2015

*تم تحويل العملة من الدولار الامريكي الى الدينار العراقي بالاعتماد على أسعار الصرف الرسمية الصادرة من البنك المركزي.

الدين العام: من خلال ما تم ذكره سابقا فيتبين ان الدين العام قد تزايد على العراق خلال المدة المدروسة ولنفس الاسباب.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسات القياسية وتحليلها

توصيف وصياغة النموذج القياسي:

ان جميع الظواهر الاقتصادية متكونة من علاقات تربط عناصر الظاهرة مع بعضها البعض بعلاقة ايجابية او علاقة سلبية وان هذه العلاقات تفسر ماهية الظاهرة الاقتصادية ومدى توافقها مع فروض النظرية الاقتصادية الكلية او الجزئية ولذا وجب عند تقدير هذه العلاقات تحديد نوعية متغيراتها ومن ثم اختبار هذه العلاقات احصائيا وقياسيا بعد ان يتم تقدير نماذجها وانتخاب النموذج الأكفأ لتمثيل العلاقة.

توصيف النماذج:

المتغير التابع: مثل الناتج المحلي الاجمالي العراقي ورمزنا له بالرمز GDP مقدرا بمليارات الدنانير العراقية، وسيكون هذا المتغير متغيرا تابعا في كل النماذج التي سنصفها لاحقا وكما يأتي:

١-نموذج اثر مؤشرات الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة:

Tx.Rv: ويمثل الايرادات الضريبة مقدرة بمليارات الدنانير العراقية.

N.Tx.Rv: ويمثل الايرادات الغير ضريبية مقدرة بمليارات الدنانير العراقية.

٢-نموذج اثر مؤشرات الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة:

Co.Ex: ويمثل الانفاق الاستهلاكي مقدرا بمليارات الدنانير العراقية.

Inv.Ex: ويمثل الانفاق الاستثماري مقدرا بمليارات الدنانير العراقية.

٣- نموذج اثر مؤشرات الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة:

Ext.De: ويمثل الدين العام الخارجي مقدرا بمليارات الدنانير العراقية.

Int.De: ويمثل الدين العام الداخلي مقدرا بمليارات الدنانير العراقية.

صياغة النموذج القياسي

اعتمد في التقدير على النموذج الخطي والذي يأخذ الشكل الاتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + U_i \ , (i = 1, 2, 3, \ldots . n)$$

Y_i : المتغير التابع

X_i : متغيرات مستقلة.

β_i : معالم (مجاهيل)

U_i : متغير عشوائي

البرنامج الاحصائي:

سيتم استخدام البرنامج الاحصائي Minitab17 لتقدير النماذج الموصوفة وحسب الصياغة الرياضية.

١- تقدير اثر مؤشرات الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

تم الاعتماد على جدول١ وجدول٢ وبياناتها لتقدير اثر مؤشرات الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي وقد استخدم في التقدير اولا الانحدار الخطي المتعدد وثانيا طريقة Stepwise لمعرفة اهمية كل متغير وارتباطاته الامامية والخلفية وتأثيراته على النموذج وكما يأتي:

اولا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

قدر نموذج اثر مؤشرات الايرادات العامة بمتغيراتها الايرادات الضريبية والايرادات الغير ضريبية على الناتج المحلي الاجمالي وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد وكما يأتي:

جدول (١٧)

تقدير اثر مؤشرات الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

Number of samples: 27 Dependent variable: GDP Independent variable: Tx.Rev , N.Tx.Rev Model Type: linear Model Number of case: 2	
Constant t	6282 $(\mathbf{1.94})^{5\%}$
Tx.Rev t VIF TOL	-3.36 $(\mathbf{-1.33})^{10\%}$ 2.19 36.7
N.Tx.Rev t VIF TOL	0.8272 $(\mathbf{9.50})^{1\%}$ 2.19 36.7
$\boldsymbol{R^2}$	87.5%
$\boldsymbol{\overline{R}^2}$	86.4%
r	93.5%
$\boldsymbol{F_{(3.26)}}$	$(\mathbf{18.86})^{1\%}$
D.W	$(\mathbf{1.84889})^{1\%}$
Cooks Distance: < 20% < 12% TOL: < 40% No Multicollinearity	

$$t_{0.01} = 2.500\,, t_{0.05} = 1.714\,, t_{0.10} = 1.321$$
$$F_{0.01(df.23)} = 7.88$$
D.W: dl: 0.508 du: 1.351

المصدر: من جدول ١ وجدول ٢ باستخدام برنامج Minitab17

عند تقديرنا للنموذج واجه التقدير مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية وتم معالجتها بطريقة التكرار والتي ادت الى فقد مشاهدة واحدة ثم قدر النموذج بمحاولة ثانية خرج النموذج بعدها من هذه المشكلة.

استقرارية البيانات

من المهم جدا ان نبحث عن استقرارية البيانات لان كل التشوهات الحاصلة في النماذج المقدرة سببها عدم استقرارية البيانات ولذا عملنا على اختبار استقرارية البيانات باستخدام اختبار العالم الاحصائي Cooks بما يسمى باختبار المسافة ما بين القيم الشاذة والقيم الطبيعية Cooks Distance والذي ينص على ان نسبة المسافة عندما تكون اقل من ٢٠% فأن البيانات مستقرة وقد وجدنا ان نسبة المسافة قد بلغت نحو ١٢% وبهذا فأن البيانات مستقرة.

ثبوت المعنوية

بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية معامل انحدار متغير الايرادات الغير ضريبية على مستوى معنوية ١% ومعامل انحدار الايرادات الضريبية على مستوى معنوية ١٠% ومعامل انحدار الثابت على مستوى معنوية ٥%، وكذلك ثبتت معنوية النموذج ككل وجوهرية معامل التحديد المتعدد على مستوى معنوية ١% مما يدل على ان المتغيرات المستقلة ذا تفسيرات قوية جدا للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع والتي بلغت نحو ٨٨% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي كان سببها الايرادات الضريبية والغير ضريبية. وبلغ معامل الارتباط الكلي r نحو ٩٤% تقريبا مما يعني ان جميع النقاط المزدوجة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قريبة جدا من خط الانحدار.

واختبر النموذج المقدر عن طريق استخدام عامل تضخم البيانات VIF ومعامل التصحيح TOL والذي يؤكد على ان النسبة اقل من ٤٠% يعني ذلك ان النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد اذ تنص صيغة TOL على ان النسبة اذا بلغت اكبر من ٥٠% فهنالك

احتمال قوي على وجود الارتباط الخطي المتعدد.

واختبر النموذج ايضا باختبار D.W للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية وحسب المخطط الاتي:

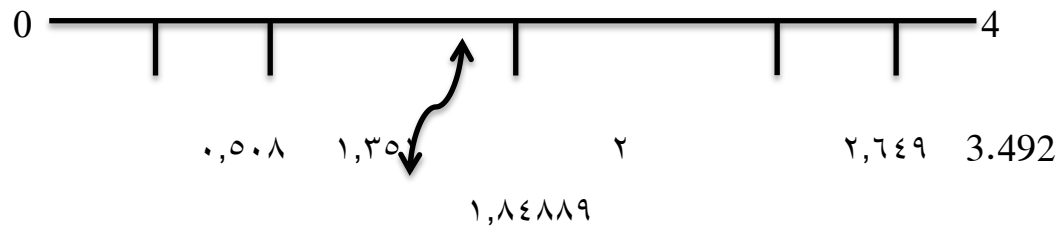

ويتبين من الشكل اعلاه ان القيمة المحتسبة لاختبار D.W وقعت في منطقة القبول وبالتالي خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية.

وبما ان قد بحثنا في مسألة استقرارية البيانات كما اجري في اختبار Cooks Distance وكذلك ظهور الاختبارات الاحصائية بمستويات معنوية عالية مما يعني ان هناك توزيع طبيعي متجانس للمتغير العشوائي وبالتالي نعتقد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

تفسير العلاقات

ظهرت معلمة متغير الايرادات الضريبية بإشارة سالبة مما يعني سلبية العلاقة ما بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي العراقي وهذا يرجع او يعود الى هيكل النظام الضريبي في العراق والذي نعتقد بانه متخلف عن الهياكل الضريبية العالمية وبالتالي فان أي زيادة في معلمة المتغير سيؤدي بالنتيجة الى تناقص الناتج المحلي الاجمالي بسبب الفساد الاداري والاقتصادي طوال المدة المدروسة وخاصة ما بعد عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا. بينما اظهرت اشارة معلمة الايرادات الغير ضريبية علاقتها الايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي ويعود السبب في ذلك الى قوة الايرادات الغير ضريبية المتحصل عليها من انتاج النفط ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد جله على الصادرات النفطية طيلة مدة الدراسة.

((تقدير نماذج اثر مؤشرات الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي))

بالطريقة ذاتها التي استخدمت في تقدير نموذج مؤشرات الايرادات العامة تم تقدير نموذج اثر مؤشرات الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي واستخدم البرنامج الاحصائي ذاته ونظمت النتائج في الجدول الاتي:

جدول ١٩ نتائج تقدير نموذج اثر مؤشرات الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

Number of samples: 27 Dependent variable: GDP Independent variable: Co.Ex , Inv.Ex Model Type: linear Model Number of case: 1	
Constant t	14515 $(\mathbf{2.74})^{1\%}$
Co.Ex t VIF TOL	2.056 $(\mathbf{4.99})^{1\%}$ 8.40 0.12
Inv.Ex t VIF TOL	3.18 $(\mathbf{3.04})^{1\%}$ 8.40 0.12
$\boldsymbol{R^2}$	95.6%
$\boldsymbol{\bar{R}^2}$	95.3%
r	97.8%
$\boldsymbol{F}_{(3.27)}$	$(\mathbf{18.86})^{1\%}$
D.W	$(\mathbf{1.45220})^{1\%}$
Cooks Distance: < 20% < 12%	

TOL: < 40% No Multicollinearity
$t_{0.01} = 2.492 , F_{0.01(df.24)} = 5.61$
D.W: dl: 0.544 du: 1.400

المصدر: احتسبت النتائج من بيانات جدول ٧ وجدول ٨ باستخدام برنامج Minitab17

استقرارية البيانات

تبين من نتائج التقدير ان النموذج المقدر كان ذا معنوية عالية اضافة الى متغيراته وبعلاقات متوافقة مع النظرية الاقتصادية مما يوحي للقارئ ان النموذج ذا كفاءة عالية وانه خالي من المشاكل القياسية لكن بالرغم من ذلك تم اختبار استقرارية البيانات لكونها تعطي توزيعا طبيعيا متجانسا للبواقي العشوائية واستخدم في ذلك اختبار Cooks Distance الذي يختبر نسب المسافة بين القيم الطبيعية والقيم الشاذة والذي ينص أيضا أي نسبة اقل من ٢٠% يعني ذلك ان البيانات مستقرة وقد ظهر لدينا عند التقدير ان النسبة قد بلغت نحو ١٢% وعليه نعتقد وبصورة جازمة على استقرارية البيانات المستخدمة في التقدير.

ثبوت المعنوية

بالاستناد الى اختبارt ثبتت معنوية معاملات انحدار الثابت ومعامل انحدار متغير الانفاق الاستهلاكي ومعامل انحدار متغير الانفاق الاستثماري بمستوى معنوية ١% وبحدود ثقة بلغت نحو ٩٩% مما يؤشر على ان الاخطاء المرتكبة في البيانات قليلة جدا وبالتالي يعول على هذه البيانات في تفسير العلاقات الاقتصادية ويعزز ما ذهبنا اليه حول قوة متغيرات النموذج المستقلة اذ اظهر اختبار F على معنوية النموذج ككل والذي يقيس جوهرية التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي نتيجة قوة وتأثير المتغيرات المستقلة في النموذج ويعزز ذلك معامل التحديد المتعدد R^2 والذي بلغت قيمته نحو ٩٦%، أي ان ٩٦% من التغيرات الحاصلة في معامل التحديد المتعدد سببها الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والباقي ٤% تعود الى عوامل اخرى لم تدخل النموذج، و ان جميع النقاط المزدوجة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت قريبة جدا على خط الانحدار المقدر مما يدل على قوة العلاقة ما بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع الذي اظهره معامل الارتباط الكلي البالغ نحو ٩٨%.

واختبر النموذج للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل التصحيح TOL والتي بلغت قيمته في الجدول اعلاه نحو

٠,١٢ لكلا المتغيرين وهي قريبة جدا لمنطقة التصفير التي تشير الى انعدام الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرين وبالتالي فأن النموذج خالي من هذه المشكلة.

واختبر النموذج باختبار D.W للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية وكما في المخطط الاتي:

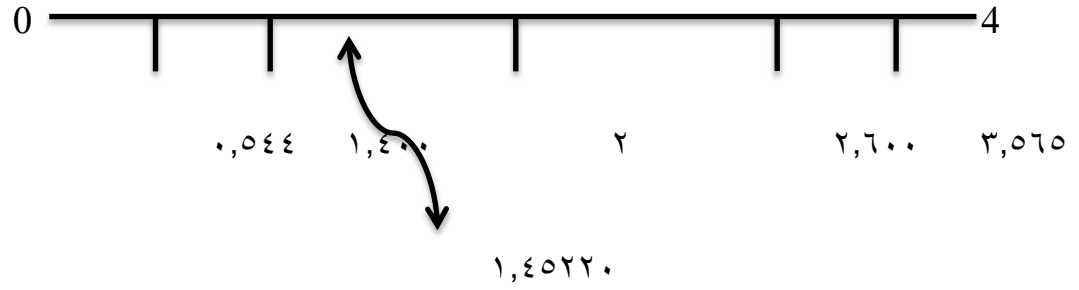

ويتبين من المخطط ان القيمة المحسوبة للاختبار قد وقعت في منطقة القبول فهي اكبر من قيمة du واقل من قيمة 4–du والبالغة ٢,٦٠٠، وبالتالي ان النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية.

قد تبين سلفا خلو النموذج من مشاكل قياسية عدة وظهور النموذج بكفاءة عالية في التقدير وان استقرارية البيانات عالية مما يدل على ثبات تجانس التباين وتباين العينة ثابتة مما يعني ذلك خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

تفسير العلاقات الاقتصادية

اظهر تقدير النموذج ان كلا من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ذا علاقة موجبة وطردية مع الناتج المحلي الاجمالي العراقي وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية وان كلا من هذه المتغيرات تأثيره القوي في احداث تغيير في متغير الناتج المحلي الاجمالي وان زيادة كل من هذه المتغيرات بنسبة ١% سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المعلمة.

تقدير نموذج اثر مؤشرات الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي

قدر هذا النموذج باستخدام نفس البرنامج الاحصائي المنوه عنه سلفا وقد وجدنا ان النموذج المقدر قد عانى من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية وقد تم معالجتها بطريقة التكرار بعد ان فقدنا خمس مشاهدات من العينة وحصلنا على النتائج التي نظمت في الجدول الاتي:

جدول (٢١) نتائج تقدير نموذج اثر مؤشرات الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

Number of samples: 2٧ Dependent variable: GDP Independent variable: Ext.De , Int.De Model Type: linear Model Number of case: ٥ Number of samples after repair: 2٢	
Constant t	٦١٢٩ $(\mathbf{0.49})^{\mathbf{non}}$
Ext.De t VIF TOL	18.88 $(\mathbf{7.73})^{1\%}$ 9.02 0.11
Int.De t VIF TOL	−0.2147 $(\mathbf{2.30})^{5\%}$ 9.02 0.11
$\boldsymbol{R^2}$	76.4%
$\boldsymbol{\overline{R}^2}$	74%
r	87.4%
$\boldsymbol{F}_{(3.22)}$	$(\mathbf{30.76})^{1\%}$
D.W	$(\mathbf{1.37374})^{1\%}$
Cooks Distance: < 20% < 12%	

TOL: < 40% No Multicollinearity

$$t_{0.01} = 2.539\,, \qquad t_{0.05} = 1.729$$
$$F_{0.01(df.19)} = 5.93$$

D.W: dl: 0.٣٤٩ du: 1.١٠٣

المصدر: احتسبت النتائج من بيانات جدول ١٢ باستخدام برنامج Minitab17

استقرارية البيانات

بالاعتماد على اختبار Cooks Distance تبين ان نسبة المسافة بين القيم الشاذة والقيم الطبيعية قد بلغت نحو ١٢% وهي اقل من النسبة المسموحة بها في الاختبار وبالتالي فان البيانات مستقرة وذات توزيع طبيعي متجانس.

ثبوت المعنوية

بالاستناد الى اختبار t تبين معنوية معاملات انحدار متغير الدين العام الخارجي وعلى مستوى معينة ١%، وعلى مستوى معنوية ٥% ثبتت معنوية معامل انحدار متغير الدين العام الداخلي، وبالاستناد الى اختبار F ثبتت معنوية النموذج ككل على مستوى معنوية ١% مما يدل على ان قوة التفسيرات للمتغير التابع نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة قوية جدا وهذا يعكس ان اختبار F يقيس جوهرية معامل التحديد المتعدد والذي بلغ نحو ٧٦% أي يعني ان ٧٦% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي كان سببها الدين العام الداخلي والخارجي وان ٢٤% تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج، وبلغ معامل الارتباط الكلي ٨٧% مما يدل على ان جميع النقاط المزدوجة ما بين المتغيرات قريبة جدا من خط الانحدار المقدر.

واختبر النموذج المقدر باختبار معامل التصحيح TOL الذي بلغ نحو ٠,١١ وهو قريب الى جهة الصفر واقل نسبة من الحد المسموح به مما يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة، وكذلك اختبر النموذج للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية باستخدام اختبار D.W وحسب المخطط الاتي:

١,٣٧٣٧٤

وتبين ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية اذ وقعت القيمة المحسوبة في منطقة القبول وحسب المخطط اعلاه

وكذلك ان النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بسبب ان البيانات مستقرة حسب اختبار Cooks وكذلك لثبوت معنويات المتغيرات المستقلة ومعنوية النموذج مما يعطي ان النموذج ذا تباين ثابت وبالتالي الى خلوه من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

تفسير العلاقات

تبين من تقدير النموذج على ان متغير الدين العام الخارجي ذا علاقة موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي وهو متوافق مع فروض النظرية الاقتصادية وان أي زيادة في هذا المتغير يؤدي الى حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يرجع الى مسألة القروض التي اقترضها العراق من البنك الدولي وبعض الصناديق العربية واستثمارها في انتاج النفط وتمويل مشاريعه. كذلك اظهر التقدير على متغير الدين العام الداخلي علاقته السلبية مع الناتج المحلي الاجمالي بسبب ان الاقتراض الداخلي معطل تماما الا من خطوات محددة قام بها البنك المركزي بإصدار سندات للاقتراض الداخلي مما ينعكس على زيادة الدين الداخلي نتيجة الفوائد المتراكمة سنويا وعدم معالجتها.

(تقدير اثر المؤشرات المالية التفصيلية على الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦)

لغرض معرفة تأثير كل المؤشرات التي تم تقديرها سلفا على الناتج المحلي الاجمالي قدر نموذج بستة متغيرات مستقلة وهي (متغير الايراد الضريبي، متغير الايراد الغير ضريبي، متغير الانفاق الاستهلاكي، متغير الانفاق الاستثماري، متغير الدين العام الداخلي ومتغير الدين العام الخارجي) ونظمت نتائجها في الجدول الاتي:

جدول (٢٣)

نتائج تقدير نموذج اثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي

Number of Samples: 27
Method type: Stepwise
Dependent variable: GDP
Independent variable: Tx.Rev, N.Tx.Re, Co.Ex, Inv.Ex, Ext.De, Int.De
Model Type: linear Model
Number of Steps: 8

Steps / Test & variables	1	2	3	4	5	6	7	8
Constant	10841.3	14596.4	12602.0	11184.0	10793.7	849.5	−1099.0	−769.7
Co.Ex t	3.25 (19.37)	2.07 $(4.87)^{1}$	1.72 $(4.27)^{1\%}$	−0.94 $(-1.34)^{1}$				−1.44 $(-2.61)^{1}$
Inv.Ex t		3.20 $(2.97)^{1}$	3.64 $(3.72)^{1\%}$	3.24 $(4.31)^{1\%}$	2.95 $(4.03)^{1}$	2.59 $(4.02)^{1}$	2.36 $(3.85)^{1}$	2.72 $(4.85)^{1\%}$
Int.De t			1.08 $(2.65)^{1\%}$	2.12 $(5.35)^{1\%}$	1.76 $(5.92)^{1}$	1.70 $(6.56)^{1}$	1.14 $(3.09)^{1}$	1.43 $(4.16)^{1\%}$
N.Tx.Rev t				1.81 $(4.21)^{1\%}$	1.29 $(6.77)^{1}$	1.43 $(8.33)^{1}$	1.35 $(8.14)^{1}$	2.10 $(6.51)^{1\%}$
Ext.De t						0.110 $(2.95)^{1}$	0.130 $(3.58)^{1}$	0.132 $(4.11)^{1\%}$
Tx.Rev t							8.4 $(2.04)^{5}$	12.2 $(3.11)^{1\%}$
R^2	93.8%	95.4%	96.5%	98.1%	97.9%	98.5%	98.8%	99.1%
$\bar{R}^2$	93.5%	95.1%	96%	97.7%	97.6%	98.2%	98.5%	98.8%
r	96.9%	97.7%	98.2	99%	98.9%	99.2%	99.4	99.5%
Mallows c–p	110.6	76.7	55.9	24.4	25.8	15.1	11.8	7.0

$$t_{0.01_{(df,25)}} = 2.485,\ t_{0.01_{(df,24)}} = 2.492,\ t_{0.01_{(df,23)}} = 2.500,\ t_{0.01_{(df,22)}} = 2.508,\ t_{0.01_{(df,21)}} = 2.518,\ t_{0.01_{(df,20)}} = 2.528,\ t_{0.01_{(df,19)}} = 2.539$$

$$t_{0.05_{(df,20)}} = 1.725\ ,\ t_{0.10_{(df,23)}} = 1.323$$

المصدر: احتسبت النتائج من بيانات جدول٢ و٨ و١٢ باستخدام برنامجMinitab17

تبين من نتائج تقدير النموذج بطريقة Stepwise في المرحلة الاولى ان المتغير الاهم هو متغير الانفاق الاستهلاكي Co.EX وهو معنوي على مستوى معنوية ١% حسب اختبار t ويفسر بنحو ٩٣% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، واثبت اختبار Mallows C–P الذي بلغت قيمته نحو ١١٠,٦ ان النموذج غير متكافئ بسبب عدم استقرارية البيانات.

اما في المرحلة الثانية فأُدخل متغير الانفاق الاستثماري Inv.Ex كمتغير اقل اهمية وبمستوى معنوية ١% حسب اختبار t وان المتغيرين قد فسرا التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٩٥%، وظهر النموذج بانه غير متكافئ حسب اختبار Mallows C–P والذي بلغت قيمته بنحو ٧٦,٧.

وفي المرحلة الثالثة أُدخل متغير الدين العام الداخلي Int.De حسب اهميته ما بعد المتغيرين السابقين وبمستوى معنوية ١% حسب اختبار t وفسرت هذه المتغيرات بان نحو ٩٧% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، واظهر اختبار Mallows C–P بان النموذج غير متكافئ والذي بلغت قيمته نحو ٥٥,٩ مما يشير الى عدم استقرارية البيانات وبالتالي سيكون التوزيع الطبيعي غير متجانس.

وفي المرحلة الرابعة أُدخل متغير الايرادات الغير ضريبية N.Tx.Re الى المتغيرات السالفة الذكر وبمستوى معنوية بلغت نحو ١% حسب اختبار t الا ان متغير الانفاق الاستهلاكي Co.Ex في نموذج المرحلة الرابعة تغيرت معنويته من ١% الى ١٠% مما زاد من الاخطاء المرتكبة فيه، وقد فسرت هذه المتغيرات الاربعة بنحو ٩٨% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP، وبلغت قيمته اختبار Mallows C–P نحو ٢٤,٤ مما يبين ان النموذج غير متكافئ والبيانات غير مستقرة.

المرحلة الخامسة طرد البرنامج الاحصائي متغير الانفاق الاستهلاكي Co.Ex بسبب ارتباطه العالي مع المتغيرات الاخرى وابقى على متغيرات الانفاق الاستثماري Inv.Ex والدين

العام الداخلي Int.De والايرادات الضريبية Tx.Re وبمستوى معنوية ١% حسب اختبار t وفسرت هذه المتغيرات ان نحو ٩٨% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP، وبلغت قيمة اختبار Mallows C-P نحو ٢٥,٨ مما يشير الى عدم تكافؤ النموذج والى بيانات ذات استقرارية اقل حدة.

في المرحلة السادسة ايضا طرد متغير الانفاق الاستهلاكي Co.Ex لتسببه في حدوث الارتباط العالي وادخل متغير الدين العام الخارجي Ext.De من حيث الاهمية بعد المتغيرات المنوه عنها في المرحلة السادسة وبمستوى معنوية ١% لكل المتغيرات الداخلة، وفسرت هذه المتغيرات ان نحو ٩٩% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP، وبلغت قيمة اختبار Mallows C-P نحو ١٥,١ مما يبين ان النموذج ايضا غير متكافئ وذات استقرارية اقل حدة للبيانات.

وفي المرحلة السابعة أُدخل متغير الايرادات الضريبية Tx.Re واخرج متغير الانفاق الاستهلاكي Co.Ex واظهرت المتغيرات معنويتها على مستوى معنوية ١% باستثناء متغيرات الايرادات الضريبية Tx.Re اذا ظهرت معلمته معنويتها على مستوى معنوية ٥%، وفسرت هذه المتغيرات نحو ٩٩% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP، واظهر اختبار Mallows C-P البالغ قيمته نحو ١١,٨ وهو قريب جدا للتكافؤ وبالتالي الى استقرار نسبي في البيانات.

اما المرحلة الاخيرة وهي المرحلة الثامنة والذي قدر النموذج بمتغيراته السته والتي اظهرت معنويتها جميعا على مستوى معنوية ١% مما يثبت قدرتها القوية في تفسير العلاقات الاقتصادية، وهي فسرت التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٩٩%، واثبت اختبار Mallows C-P على ان النموذج بهذه الصورة متكافئ اذ بلغت قيمة الاختبار نحو ٧ وهي مساوية لعدد المتغيرات المستقلة والتابع مما يدل على تكافؤ النموذج وان البيانات مستقرة تماما.

الاستنتاجات:

١- ان الوضع الاقتصادي في البلد لا يشهد تطورا ملموسا بشكل كبير في مختلف المجالات ولعل السبب الاول في ذلك هو الفساد المالي والاداري الذي كان ولايزال ينخر في الاقتصاد العراقي خاصة وان العراق احتل اسفل سلم الترتيب في النزاهة والشفافية وبحسب احصاءات منظمة الشفافية الدولية.

٢- ان الموازنة العراقية يتم اعداها بالطرق التقليدية والتي اثبتت عدم كفاءتها، اذ لم يشهد

الاقتصادي العراقي أي تطورا ينعكس على العمل بهذه الطريقة. اضافة الى انها لا تتضمن بنود تطوير المنشأة الصناعية المتوقفة عن العمل او حتى تحويل هذه المنشأة الصناعية الى القطاع الخاص وخاصة تلك المشاريع التي تشكل عبء على الميزانية العامة للدولة.

٣- عدم الالتزام بتوقيت اقرار الموازنة العامة وهذا ما يفقد الثقة من الجمهور بالدولة، اذ انها لم تلتزم بهذه التوقيتات ما عدا عام ٢٠١٦ والذي اظهر عجزا كبيرا في الموازنة مما ينعكس سلبا عليها كون ان ذلك لا يتضمن تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الشعب.

٤- تم تقدير اثر الايرادت العامة بشقيها الضريبية وغير الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الايرادات العامة كان لها الاثر الاكبر على الناتج المحلي الاجمالي وهو مايبين ان العراق مازال يعتمد على المصدر الريعي في الايرادات وهو النفط.

٥- تم تقدير اثر الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الانفاق الاستهلاكي ساهم بالاثر الاكبر كون ان المجتمع العراق مجتمع استهلاكي بالدرجة الاساس.

٦- تم تقدير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الدين الخارجي ذو علاقة موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي وعلى العكس من الدين الداخلي.

٧- تم تقدير مؤشر الايرادات العامة والانفاق العام والدين العام لمعرفة ايهما اكثر تأثيرا على الناتج المحلي الاجمالي، وتبين من التقدير ان متغير الايرادات العامة هو المتغير الاهم والاقوى في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ويأتي من بعده المتغيرات الاخرى.

التوصيات:

١- الانتقال بالأسلوب التقليدي للموازنة العامة للدولة والذي يعتمد اسلوب البنود الى اساليب اخرى اكثر كفاءة مثل الموازنة الصفرية او موازنة برامج الأداء لأجل تحقيق الاهداف المهمة للسياسة المالية في الرقابة والتقييم والحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري باتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة.

٢- الالتزام بالأوقات المحددة الاعداد الموازنات العامة وفق قوانين وتشريعات واضحه.

٣- القيام بأعداد موازنة استثمارية تكون منفصلة عن الموازنة الاعتيادية لأجل النهوض بالواقع الاستثماري ودفع عجلة التقدم والتنمية اضافة الى الاشراف والرقابة الحكومية على المشاريع وفرض القوانين الصارمة حتى يتم

التنفيذ ضمن المدة المحددة والاسعار المعقولة وعدم التهاون مع المتهاونين في ذلك.

٤- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادي ريعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، لذا لابد للحكومة ان تعمل وبشكل صحيح لتنويع القطاعات الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتهيئة البنية الاستثمارية لجذب الاستثمار الاجنبي ودعم القطاع الخاص والاهتمام بالجانب السياحي.

٥- وعند الالتزام بتنفيذ النقطة السابقة فيجب على الدولة انشاء صندوق سيادي تتوجه اليه الفوائض المتراكمة من القطاع النفطي بشكل خاص وبقية القطاعات بشكل عام.

٦- التنسيق وضبط العلاقة بين كل من الانفاق العام والايرادات العامة وفق ما يعرف بعقلنة السياسة المالية حتى يتم الاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع ولأجل ذلك يجب اعداد الموازنة وفق ما يتطلبه الوضع القائم في البلاد وبما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة.

٧- السعي الجاد للحد من البطالة الاجبارية المتفشية في البلاد من خلال تطوير جانب القطاع الخاص كون ان مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من العاطلين.

٨- العمل على ردع الفساد والمفسدين من خلال سن القوانين وفرض العقوبات بشكل جدي وليس مجرد قانون يكتب على ورق وغير قابل للتنفيذ لاجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بشكل حقيقي.

المصادر:

١. رجاء خضير الربيعي– دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي– دار آمنة للنشر والتوزيع– الاردن– 2013.

٢. محمد طاقة واخرون– اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)– دار اثراء للنشر والتوزيع– الاردن– 2009– ص: 364.

٣. هشام محمد صفوت العمري– اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية– الجزء الثاني– ط 2– مطبعة التعليم العالي– بغداد– 1988.

٤. رجاء خضير الربيعي– مصدر سابق– ص: 69.

٥. رجاء الربيعي– مصدر سابق– ص: 70.

٦. محمد فوزي ابو العود– مقدمة في الاقتصاد الكلي– الدار الجامعية– الاسكندرية– 2004.

7. The Editor of Encyclopedia Britannica, Allocation of resources, Economics, Encyclopedia Britannica, About the site www.britannica.com.

٨. محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وانواعها، مجلة النبأ، العراق، العدد 50، 2000.

٩. عبد المنعم فوزي– المالية العامة والسياسة المالية– توزيع منشأة المعارف– الاسكندرية– 1965.

١٠. بول آ. ساموبلسون واخرون– الاقتصاد– ترجمة هشام عبدالله– الاهلية للنشر والتوزيع– الاردن– 2001.

١١. حالوب كاظم معله– الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة– دار امل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق– 2017.

١٢. مجدي شهاب– اصول الاقتصاد العام والمالية العامة– دار الجامعة الجديدة– الازاريطة (مصر)– 2004.

١٣. آدم مهدي احمد– مفاهيم المالية العامة– الشركة العالمية للطباعة والنشر– الخرطوم– 2001.

١٤. طاهر الجنابي– دراسات في المالية العامة– الجامعة المستنصرية– بغداد– 1990.

١٥. شريف غياط ولطفي بوناب، اداء السياسة المالية في الجزائر واثرها على التوازنات الاقتصادية (١٩٩٠– ٢٠٠٦)، مجلة ايكونوميكات، العدد 16، الجزائر، 2011.

16. Vito Tanzi – The Role of the State and Public Finance in the Next Generation – OECD Journal on Budgeting – Santiago de Chile– 2008.

١٧. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق– 2010.

١٨. عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني ، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رام الله، 2012.

روبرت ميرفي– دروس مبسطة في الاقتصاد– ترجمة رحاب صلاح الدين– كلمات عربية للترجمة والنشر– ال Abstract

١٩. قاهرة– 2013.

Abstract:

Financial policy has an important and effective role in organizing economic activity and other activities through the use of means and tools to reach the goals set. We believe that the fiscal policy in most of the Arab countries, especially in Iraq, has been characterized by the lack of supervision and non-compliance with the implementation of the correct and targeted financial policy due to financial and administrative corruption on the basis of the lack of legal and regulatory regulation on the other hand. The indicators of financial policy were estimated to determine their effect on GDP at current prices and using several statistical tests. These tests show that the variable of public revenues is the most important variable in the impact on GDP, as will be shown in this study. The study concluded with conclusions and recommendations that identify the flaws and develop the necessary solutions.